الرأسمالي ، يمثل في الآن نفسه منظومة لها بنيتها الخاصة وقانونية تطورهـــا الموضوعية التي تمكنها من اعادة انتـــاج نفسها · ولما كانت ظاهرة التخلف لا تمثل سوى واحدا مـــن وجهي النظـــام الكولونيالي ، يصبح واضحا ان البحث عن تفسير لـ « معضلة التخلف » يجب ان لا يجري خارج دائرة البحث عن تلـــك العوامل التي تفسر بقاء الظاهـــرة الكولونيالية وقدرتها على اعادة انتـــاج نفسها · ويحاول سنتش تلمس تلك العوامل عبر معالجة مركبة للمواضيع التالية :

١ ـ التبعية الاقتصادية التي تحـــدد سمة العلاقات القائمة ما بين البـــلاد المتخلفة (الاطراف ـ والبلدان الامبريالية (المتروبولات) · ويشير المؤلف في هـذا المجال الى التطورات التي طرأت علـــى علاقة التبعية هذه والتي ادت الى «اختفاء اغلب الاشكال المتطرفة من التبعية » اي « التبعية الاقتصادية المباشرة » · وينوه في سياق هذا الى ان « هذا الاختفـــاء بذاته لم يضع حد العلاقات التبعية » ذلك ان البنية الاقتصادية ـ الاجتماعيـة للبلدان المتخلفة والمحولة وفقا لمتطلبـــات مصلحة النظام الكولونيالي « تقدم الآن ، والى حد معين ، الاساس والامكانيـــات للحفاظ على علاقات التبعية » ، ومن جهة ثانية فان البلدان الامبريالية « تدخـــل اشكالا وطرائق جديدة في اعادة تنظيـــم علاقات التبعية وتقويتها » عبر ما اسمي بـ « النيوكولونيالية » · وعلى هـــذا النحو تطـــرح الى جانب التبعيـــة الاقتصادية المباشرة والتي تتمثل فـــي « الوضع الذي تكون فيه المواقع الاساسية الاقتصادية ··· بيـــد او تحت سيطرة الرأسمال الاحتكاري الاجنبي » ، الاشكال الاخرى من التبعية والتي تتمثل في التبعية التجارية والتبعية الماليـــة والتبعيـــة التكنيكيـة ·

٢ ـ خسائر الدخل واستنزافه مـــن البلدان المتخلفة الى المتروبول ، ويتجلـى هذا في شكلين : الاستنزاف المباشـــر للدخل وذلك عن طريق « تصدير رأس المال الى البلدان المتخلفة » مما « يؤدي الـى الاستيلاء على جزء من الدخل القومي الذي تنتجه هذه البلدان » ويتجلى ذلك سواء في « ترحيل وعودة الارباح والفوائد الـى المتروبول » او في ابقاء « جزء منها فـي البلد المتخلف على شكل ارباح اعيـــد توظيفها » · أمـــا الشكل الثاني فهـو « استنزاف الدخل بشكـل غـير مباشر » وذلك « من خـــلال علاقات التجـــارة الخارجية ، والعلاقات المالية النقدية » ·

٣ ـ تفكك نمط الانتاج وتشويهـــات البنية الاقتصادية ، ويتمثل ذلك في انـــه يوجد في بنية المجتمع المتخـلف « الـى جانب القطاع الرأسمالي الحديث قطـــاع ما قبل رأسمـــالي كبيـــر نسبيا ، وان الاقتصاد ينطوي على قطاعين متضاديـن كليا » · ويرتكز هـــذا التفكـك الى ان «التطور الداخلي للاقتصاد لم يكن هـــو الذي ادى بالبلدان المتخلفة لان تصبـــح اجزاء عضوية من الاقتصاد العالمي » والى ان الذي حدث هو عكس ذلك حيث «عناصر من نمط انتاج اكثر تقدما ، قد اقحمـت على الاقتصاد التقليدي من الخـــارج بالقوة » ولذلك فلم تكن اكثر من « بقـع دخيلة » · ان مركز الاشكال في هـــذه الحالة هو ان تلك البقع الدخيلة قد كانت بالاساس ، وبحكم قانونية اقحامها ،موجهة نحو الخارج ولذلك فقد ظلت قاصرة عن « ان تصبح القوة الدافعـــة للتطـــور الاقتصادي الداخلي » وعلى ذلك تكـــون النتيجة « غياب التكامل الداخلي للاقتصاد في البلدان النامية » · ان هذا الواقـــع المتمثل في « البنية المشوهة والمفككة » ، هو ، في التحليل الاخير ، نتاج لما فرضه تطور النظام الرأسمالي العالمي ، كما انـــه يمارس في الوقت نفسه تأثيرا على جوانب